

منوعات

MEDIA

أخبار

طالب برلمان يون اميركيون، اول
من امس الثلاثاء، بإجراء «تحقيق
مستقل» في ضربة إسرائيلية
استهدفت صحافيين في جنوب
لبنان قبل عام، واستشهد خلالها
المصور في «رويترز» عصام العبدالله،
واصيب صحافيون آخرون، احدثهم
اميركي يعمل في «فرانس برس».

دعا 64 عضواً في مجلس النواب
الاميركي، الاثنىب الماضي، الرئيس
جو بايدن للضغط على إسرائيل من
اجل السماح لوسائل الاعلام بالوصول
الى قطاع غزة «من دون عوائق»،
واصررت ما لا يقل عن 18 منظمة
صحافية وحقوقية عن دعمها
لرسالة الكونغرس.

امرت السلطات الإيرانية، اوله من
امس الثلاثاء، باعادة الصحافيين
إلهه محمدي ونيلوفر حامدي،
وهما ضمن اوائله من ابغوا عن
وفاة الشابة الكردية مهسا اميني
في خريف عام 2022، إلى السجن
مجدداً، بعد اطلاق سراحهما بكفالة
في يناير/ كانون الثاني الماضي.

اطلقت الجهات المنظمة لشبكة
الانترنت في الصين حملة صارمة
عنوانها «واضح ومشرق»، ضد
التلاعب بالالفاظ والمتجانسات،
وهي احدث الطرف المتبقية
للمواطنين لمناقشة المسائل
الحساسة بامان من دون مواجهة
اتهامات او رقابة.

ليس لأي حكومة في العالم امتيازات تل أبيب لدى «ميتا» مالكة «فيسبوك» و«إنستغرام» حيث تمثلها المسؤولة
جوردانا كاتلر التي تطارد منشورات التضامن مع الفلسطينيين

جوردانا كاتلر... الرقيب الإسرائيلي في «ميتا»

والسلطان العربي الجديد

ومع عناصر أخرى في الجيش وجهاز الأمن
الداخلي الإسرائيلي (شين بيت) بشأن
مسائل إزالة المحتوى. نحن لسنا الخبراء،
هم في الميدان، وهذا مجال عملهم».
عام 2020، وصفت صحيفة جيروراليم
بوست كاتلر بأنها «امراتنا في
فيسبوك»، حيث عينت «لتمثيل مصالح
إسرائيل في أكبر شبكة اجتماعية
وأكثرها نشاطاً في العالم». وفي
مقابلة مع الصحيفة، أوضحت كاتلر:
«وظيفتي تمثيل فيسبوك لدى إسرائيل،
وتمثيل إسرائيل لدى فيسبوك». وفي
مقابلة لاحقة، أضافت كاتلر: «جزء من
وظيفتي داخل الشركة أن أكون ممثلة
للشعب الإسرائيلي وصوتاً للحكومة».
وعندما سألها مضيف البرنامج: «هل
يستمعون؟»، أجابت كاتلر: «بالطبع
يفعلون، وأعتقد أن هذا أحد أكثر الأجزاء
إثارة في وظيفتي».

الاستراتيجية والمعلومات آنذاك، بهذه
الخطوة، قائلاً إنها تمثل «تقدماً في
الحوار بين دولة إسرائيل وفيسبوك». في
مقابلات إعلامية سابقة حول وظيفتها،
قالت كاتلر صراحة إنها حلقة وصل بين
«ميتا» والحكومة الإسرائيلية التي تمثل
وجهات نظرها داخل الشركة. عام 2017،
قالت كاتلر لمجلة كالكاليست الإسرائيلية
إن «فيسبوك» تعمل «من كخب مع أقسام
الإنترنت التابعة لوزارة العدل والشرطة

تبوات مناصب عدة
في حكومة الاحتلال قبل
تعيينها في «ميتا»
عام 2016

المستوى في الحكومة الإسرائيلية. أمضت
سنوات في السفارة الإسرائيلية في
واشنطن العاصمة، حيث عملت في مجال
الشؤون العامة ورئيسة لهيئة الأركان
من عام 2013 إلى عام 2016، وعملت
مستشارة حملة لحزب الليكود اليميني،
ولنحو خمس سنوات كانت مستشارة
لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.
عند تعيينها عام 2016 في الشركة، احتفل
جلعاد أردان، وزير الأمن العام والشؤون

دفعت رئيسة قسم «السياسة الإسرائيلية
والشؤون اليهودية» في «ميتا»، جوردانا
كاتلر، شخصياً في اتجاه حظر حسابات
ومنشورات تتضامن مع الفلسطينيين
على منصة إنستغرام، وفقاً لوثائق داخلية
تتعلق بالسياسات في الشركة اطلع عليها
موقع ذي إنترسبت الإخباري. وجاء
هذا الكشف الأثني، ليؤكد أكثر تقارير
صحافية وحقوقية وثقت تصعيد «ميتا»
من قمعها للمحتوى الذي يتضامن مع
الفلسطينيين عبر منصات «فيسبوك»
و«إنستغرام» و«واتساب»، منذ بدء حرب
الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة في 7
أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

ووفقاً لـ «ذي إنترسبت»، فإن جوردانا كاتلر
التي كانت تتجولاً منصباً في الحكومة
الإسرائيلية سابقاً، مسؤولة حالياً عن
السياسات المتعلقة بإسرائيل في شركة
«ميتا»، وقد ضغطت شخصياً لفرض
رقابة على حسابات «إنستغرام» تتبع
لـ «طلاب من أجل العدالة في فلسطين»،
وهي مجموعة لعبت دوراً رائداً في تنظيم
احتجاجات في الجامعات الأميركية ضد
العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع
غزة. كاتلر استخدمت قنوات تصعيد
المحتوى الخاصة بالشركة للإبلاغ عن
أربع منشورات على الأقل نشرتها مجموعة
«طلاب من أجل العدالة في فلسطين» (أحدها
يستعيد اقتباسات من الأديب والمناضل
الفلسطيني غسان كنفاني، وآخر عن
الفدائية الفلسطينية ليلي خالد). بالإضافة
إلى منشور آخر يعبر عن مواقف تتعارض
مع السياسة الخارجية الإسرائيلية. عند
الإبلاغ عن منشورات المجموعة، استشهدت
كاتلر أكثر من مرة بسياسة «ميتا» الخاصة
بالمخاطبات والأفراد الخطرين، التي تمنع
المستخدمين من مناقشة قائمة سرية تضم
آلاف الكيانات المدرجة في القائمة السوداء.
تقيد سياسة المنظمات الخطرة «تمجيد»
أولئك الموجودين في القائمة السوداء،
ولكن من المفترض أن تسمح بـ«الخطاب
الاجتماعي والسياسي» و«التعليق».

لم يتضح بعد ما إذا كانت محاولات كاتلر
لاستخدام نظام الرقابة الداخلي في «ميتا»
قد نجحت، ورفضت الشركة التصريح
عن المصير النهائي لتلك المنشورات. لكن
المتحدثة باسم «ميتا»، داني ليفر، زعمت
أن كتابة مقال عن كاتلر قرار «خطير وغير
مسؤول». وفي بيان، كتبت ليفر لـ «ذي
إنترسبت» إن «من يضع إشارة على جزء
معين من المحتوى للمراجعة غير ذي صلة،
لأن سياساتنا تحكم ما هو مسموح به وما
هو غير مسموح به على المنصة. في الواقع،
يتوقع العديد من الفرق في ميتا، بما في
ذلك السياسة العامة، تصعيد المحتوى
الذي قد ينتهك سياساتنا (...) يقوم فريق
منفصل من الخبراء بمراجعة ما إذا كان
المحتوى ينتهك سياساتنا».

وبالفعل، كاتلر ليست صاحبة القرار
بشأن المنشورات، فهناك فريق متخصص
في اتخاذ قرارات الإشراف على المحتوى
في «ميتا»، لكن خبراء تحدثوا إلى «ذي
إنترسبت» أعربوا عن انزعاجهم من قيام
مسؤولة كبيرة في «ميتا»، مكلفة تمثيل
مصالح حكومة محددة، بالدعوة إلى تقيد
المحتوى الذي يتعارض مع تلك المصالح.
وقالت مروة فطافطة التي تقود جهود
مؤسسة أكسس ناو في مجال الحقوق
الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا، إن «هذا ينم عن تحيز واضح. لا
يتطلب الأمر الكثير من الذكاء لاستنتاج ما
يخطط له هذا الشخص».

جوردانا كاتلر...

ضمت كاتلر إلى «ميتا» عام 2016،
بعدها تبوات لسنوات مناصب رفيعة



جوردانا كاتلر خلال حضورها ندوة حول «مكافحة معاداة السامية بالتكنولوجيا» في نيويورك، 19 سبتمبر 2023 (جوني مالون/ جيتي)

انتقاد الصهيونية ممنوع

معادية للسامية بطبيعتها، ما يضرّ بمستخدمي ميتا
ويقوض الجهود المبذولة لتفكيك معاداة السامية الحقيقية
وجميع أشكال العنصرية والتطرف والقمع». وأكدت أن
هذا التوجه «سيشجع أيضاً على الخلط غير الصحيح
والضار بين انتقاد أفعال دولة إسرائيل ومعاداة السامية».
وكانت «ميتا» قد صعدت من انتقاداتها بحق المحتوى
الفلسطيني منذ بدء العدوان الإسرائيلي المتواصل على
قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023،
عبر سلسلة من القيود التي فرضتها على الحسابات
الفلسطينية وتلك المناصرة للفلسطينيين. وتتركز
القيود على المنشورات ومقاطع الفيديو التي يوثق من
خلالها الناشطون والصحافيون الفلسطينيون الجرائم
الإسرائيلية. بالإضافة إلى أوضاع النازحين الفلسطينيين
أو بعض المقاطع المرتبطة بعمليات المقاومة.

في فبراير/شباط الماضي، طالب تحالف يضم 73 منظمة
دولية، شركة ميتا بالامتناع عن فرض رقابة على انتقاد
الصهيونية على منصات. وتوجهت الرسالة إلى رئيس
الشركة مارك زوكربيرغ، وجاء فيها: «نحن نشعر بقلق
عميق إزاء المراجعة التي اقترحتها شركة ميتا لسياسة
خطاب الكراهية الخاصة بها في ما يتعلق بمصطلح
الصهيونية، وإمكانية التعامل معه باعتباره مرادفاً
للهموم وأو الإسرائيليين، الأمر الذي سيؤدي في النهاية
إلى فرض قيود شديدة على الخطاب والنقاش السياسي
المشروع». وذكرت الرسالة بأنه «لا يمكن فصل الصهيونية
عن الأيديولوجيا السياسية للصهيونية، وكلا المصطلحين
مختلف عن الهويات اليهودية وأو الإسرائيلية». وذكرت
بأن «من شأن السياسة المقترحة أن تسيء إلى وصف
المحادثات حول الصهاينة، ومن ثم الصهيونية، على أنها

امتيازات إسرائيلية في «ميتا»

على الرغم من أن «ميتا» لديها علاقات
حكومية واسعة النطاق وليوبيات
تستهدف العواصم في جميع أنحاء
العالم، إلا أن قلة من الحكومات الأخرى
تتمتع بالامتيازات التي تتمتع بها
سلطات الاحتلال الإسرائيلي. لا توظف
الشركة أي مسؤول عن وجهات النظر
الفلسطينية، بل إن عشرات الملايين من
مستخدمي منصات «ميتا» في مختلف
أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
بتقاسمون مدير سياسة واحد. ويشرف
مدير سياسة واحد على سوق دول جنوب
شرق آسيا بالكامل، التي يبلغ عدد
سكانها نحو 700 مليون نسمة. وهذا
يثير المخاوف بين الخبراء بشأن اختلال
التوازن العميق في القوة داخل «ميتا»
عندما يتعلق الأمر بإدارة المناقشات
حول حرب الإبادة الإسرائيلية التي أدت
حتى الآن إلى استشهاد ما لا يقل عن 40
الف فلسطيني في غزة. وفي هذا السياق،
قالت مديرة حرية التعبير الدولية في
Electronic Frontier Foundatio، لوقم «ذي
إنترسبت»: «إذا كانت شركة ميتا ترغب
في التصرف بشكل أخلاقي، يجب عليها
ضمان حصول الفلسطينيين أيضاً على
مقعد على الطاولة».

وتجدر الإشارة إلى أنه في فبراير/
شباط 2023، طرح اسم كاتلر رئيسة
محتلة لوزارة الشؤون الاستراتيجية
الإسرائيلية، وهو مكتب دعاية حكومي
مكلف مراقبة وتقويض المتظاهرين
والناشطين في الخارج. وبحسب تقارير
إخبارية، استخدمت الوزارة منصات ميتا
على نطاق واسع للتسلل إلى مجموعات
الطلاب وإجراء حملات دعائية. في
يونيو/حزيران الماضي، ذكرت صحيفة
هارتس أن مشروعاً أسسته الوزارة
في الأصل استهدف المشرعين السود
في الولايات المتحدة بـ«المئات» من
حسابات «فيسبوك» و«إنستغرام» المزيفة
«للترويج بشكل عدواني لمقالات مفبركة
تخدم الرواية الإسرائيلية».

كانت شرارة الاحتجاجات الطلابية قد
انطلقت من جامعة كولومبيا في الربيع
الماضي إلى جميع أنحاء الولايات المتحدة
وقمعت رئيسة الجامعة آنذاك نعمت
شفيق، التي استقالت أخيراً من منصبها،
الطلاب واستدعت شرطة نيويورك لفض
اعتصاماتهم السلمية وخيمهم داخل
الحرم الجامعي والقبض عليهم. ومن
اللافت أن الكثير من الجامعات الأميركية
الخاصة عمدت خلال الصيف إلى تشديد
لوائحها وقوانينها الداخلية تحت حجج
مختلفة للتضييق على الطلاب المناصرين
للضفة الفلسطينية والمعارضين للحرب.
ومن المتوقع أن تزداد حدة الاحتجاجات
بارتداد سياسات التضييق على الطلاب
والأساتذة وحرية التعبير.

